انضمام الحشد الشعبي الى المؤسسة العسكرية: الاثار السياسية والقانونية

الباحثة: زينب كاطع ناهض
ماسجيتر علوم سياسية-جامعة بغداد

الملخص
يعد قرار انضمام الحشد الشعبي إلى المؤسسة العسكرية بعد تحقيق الانتصار على (داعش) من القرارات ذات الأهمية القصوى, كونه يرتبط بالحشد الشعبي الذي كان له الأثر الكبير في استرداد الروح المعنوية للقوات المسلحة العراقية ولجميع أفراد الشعب من خلال دوره في إرباك السيناريوهات المرسومة من قبل (داعش) لتمزيق العراق والمنطقة العربية, وقد أثار القرار الكثير من الجدل بين مؤيد لإنضمام الحشد في أجهزة الأمن الرسمية القائمة حاليا وتوظيفه لتعزيز الوضع الأمني في البلاد, وبين معارض يرى الإبقاء على الحشد الشعبي كقوات عسكرية منفصلة وموازية, هذا الوضع ولد أثاراً سياسية وقانونية جاء هذا البحث للوقوف عليها.

المقدمة

عدت مرحلة سيطرة (داعش) على الموصل ثم مناطق أخرى من شمال غرب العراق أخطر مرحلة مر بها العراق المعاصر، لذلك فإن إعلان الحرب على (داعش) وتحرير الأراضي التي خضعت لسيطرته لم يكن بالأمر السهل من دون إسناد القوات المسلحة بتشكيلات نظامية تمتلك عقيدة وطنية قادرة على مجابهة العدو, وتقديم الدعم المعنوي الذي فقدته بسبب إخفاق بعض قياداته العسكرية، ومن هنا برزت أهمية الحشد الشعبي في إدارة الحرب، وكان لقياداته الدور الأبرز في المعركة ضد (داعش)، وعلى الرغم من إمكانيات التسليح الضعيفة التي يمتلكها الحشد الشعبي بالمقارنة مع الدعم الخارجي الذي يحصل عليه (داعش) وتوظيفه للحرب النفسية في الاعلام عبر إشاعة مشاهد القتل والرعب والدمار ،ألا إن الهزائم التي لحقت به في المعارك مع الحشد الشعبي ساهمت في تقوية المؤسسة العسكرية الوطنية، واستنادا إلى جميع ذلك فإن وجود الحشد الشعبي كقوة نظامية ذات مهام خاصة كان له الدور الأكبر في تأمين هذه التهديدات، ومواجهة التحديات التي تحيط بالأمن الوطني العراقي، لكن بالرغم مما حققه الحشد من انتصارات كانت مدعاة للانقسام بين الآراء فبالنسبة إلى البعض فإن الحشد هو وحدات شبه عسكرية مجازة دينيا، وهناك من يرى هي ميليشيات مثيرة للإشكاليات ولا تخضع لأي مساءلة لا أمام الدولة ولا أمام القانون, كذلك اختلفت الآراء حول كيفية التعامل مع الحشد بعد تحقيق الانتصار على (داعش)، إذ ذهب البعض الى تأييد انضمامه في أجهزة الأمن الرسمية القائمة حاليا، وتوظيفه لتعزيز الوضع الامني الحالي في البلاد، بينما طالب البعض الاخر الإبقاء عليها

كقوات عسكرية منفصلة وموازية، ونتيجة ذلك لم يكن أمام الحكومة العراقية ممثلة برئيس الوزراء بصفته الدستورية كقائد عام للقوات المسلحة إلا إن تتعامل مع الحشد الشعبي بما يتلائم مع حجم التضحيات التي قدمت، فجاء قرار تشكيل هيئة الحشد الشعبي، وانضمام قوات الحشد الى المؤسسة العسكرية، لذلك جاءت هذه الدراسة للوقوف على مسارات هذا القرار واهم الآثار التي ترتبت عليه

إشكالية البحث:

تتلخص مشكلة البحث حول التساؤلات الآتية:

هل كان هذا القرار مدعاة للاختلاف في المواقف السياسية؟ وهل ترتبت عليه آثار؟ وما هي أهم الآثار المترتبة عليه؟

فرضية البحث: إن قرار انضمام الحشد الشعبي الى المؤسسة العسكرية أثار جدلا واسعا بين الكتل السياسية، فهناك من يرى في القرار تهديداً لاستقرار البلد، وهناك من يرى عكس ذلك، مما ترتب عليه اثار سياسية وقانونية.

مناهج البحث:

تم استخدام منهج التحليل النظمي، فضلاً عن المنهج التاريخي والمنهج القانوني.

هيكلية البحث: تكونت هيكلية البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة، خصص المبحث الاول للتعرف على مفهوم الحشد الشعبي وتشكيلاته، اما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة قرار انضمام الحشد الشعبي الى المؤسسة العسكرية واهم الاثار المترتبة عليه، وفي مطلبين الاول لمعرفة مسار قرار الانضمام، والثاني لدراسة الاثار السياسية والقانونية.

المبحث الأول/ ماهية الحشد الشعبي وتشكيلاته

المطلب الأول/ماهية الحشد الشعبي

الفرع الأول/المفهوم اللغوي:الحشد لغة :حشد يحشد ويحشد جمع، والزرع نبت كله، والقوم خفوا في التعاون، أو ادعوا فأجابوا مسرعين، أو اجتمعوا لأمر واحد،كأحشدوا واحتشدوا وتحاشدوا،.والحشد، ويحرك الجماعة، وككتف من لا يدع عند نفسه شيئا من الجهد والنصرة والمال، كالمحتشد وكسحاب الأرض تسيل من أدنى مطر، أو أن لا تسيل إلا عن ديمة.وواد حشد، ككتف كذلك.وعين حشد لا ينقطع ماؤها[1].

أما معنى الشعبي فهو وصف للحشد لكن أصله اللغوي يرجع إلى القبيلة المتفرعة من حي واحد كما يقول الراغب الاصفهاني في مفرداته عن لفظ الشعبي "الشعب القبيلة المتفرعة من حي واحد وجمعه شعوب [2].

الفرع الثاني/ مفهوم الحشد الشعبي اصطلاحا، لا يوجد تعريف موحد يمكن أن نستخدمه للدلالة عن مفهوم الحشد الشعبي، فهناك من يركز على الجانب الوظيفي والشكلي ومن ثم يعرف الحشد الشعبي بأنه العمود الفقري المساند للجيش العراقي، الذي أصبح فيما بعد جزءاً من المنظومة العسكرية العراقية الرسمية وأطاراً جامعاً للفصائل المقاومة التي كان لها الدور الكبير في مقارعة الاستكبار العالمي ومحاربة الاحتلال، اضافة الى انه يضم تلك الحشود الكبيرة التي

---

[1] مجد الدين أبي طاهر الفيروز أبادي، القاموس المحيط ط8 مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت 2005 ، ص277.

[2] احسان العارضي، الشهادة الحسينية والحشد الشعبي.. تعانق الفعل والموقف كلية الاسلامية الجامعة، العدد (43)، ج 3 ، النجف الاشرف، 2017، ص 119.

التحقت في صفوف الجيش والشرطة ،والتي باتت تمارس نشاطاتها بشكل رسمي ليمنحها صفة شرعية كأيه مؤسسة من مؤسسات الدولة التي يحميها القانون خلال أداء الواجب العسكري، وبذلك يكون الحشد الشعبي مؤسسة من مؤسسات الدولة الرسمية بعد الجيش وقوى الأمن الداخلي يتكون من أبناء الشعب العراقي وفصائل المقاومة[3]

وهناك من الكتّاب من اكتفى بتوصيف الحشد دون تعريفه، وفي هذا الاتجاه عرف الحشد الشعبي بانه "قوات شبه عسكرية تابعة للمؤسسة الامنية العراقية برزت في سياق التعاون على محاربة تنظيم (داعش) عقب احداث الموصل بعد فتوى المرجع الديني السيد (علي السيستاني)* (بالجهاد الكفائي) ** لتحرير العراق من (داعش) وهي قوات منظمة وتعمل بأمرة القيادات الامنية العراقية [4]

وهناك من عرفه تعريفا عقائديا على أنه "مؤسسة عراقية شرعية تشكلت نتيجة لاستجابة جماهير الشعب العراقي الطوعية الواعية لفتوى المرجعية الدينية العليا، الانموذج الجهادي العظيم لثورة ابي الاحرار الامام الحسين (عليه السلام)، ومستندة الى الارث التاريخي العراقي بمقاتلة المحتل وهي المعادل الموضوعي المناسب ازاء التنظيمات الارهابية التكفيرية، والمستجيبة لاهداف الشعب العراقي في الدفاع عن البلد واستقلاله، والتصدي بكل الوسائل الشرعية المتاحة للمخططات المشبوهة التي تستهدف العراق ارضا وشعبا ووجودا حضاريا [5]

اما الجانب التشريعي فقد قدم تعريفا قانونيا للحشد فبالرجوع الى مشروع قانون الحرس الوطني لعام 2015 نجد أن المادة (1/ثالثا)منه تعرف الحشد الشعبي بانه "الافراد المتطوعون أو المتقاعدون مع هيئة الحشد الشعبي المساندة للقوات المسلحة في الدفاع عن الوطن ومحاربة

---

[3] حسين عدنان هادي، انور عادل محمد، فكرة جيوش الظل والحشد الشعبي.. ماهيته ..عقيدته..هيكليته، من كتاب :الحشد الشعبي..الرهان الاخير،ط2، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العراق،2015، ص ص 29-30

*** السيد علي الحسيني السيستاني هو المرجع الديني الاعلى للمسلمين الشيعة في العالم، خلف ابو القاسم الخوئي في زعامة الحوزة العلمية في النجف الاشرف التي هي مدرسة العلوم الدينية الرئيسية لدى الشيعة الاثنا عشرية، أجيز السيد السيستاني سنة 1380ه وهو في الحادية والثلاثين من عمره، حيث حصل على شهادة الاجتهاد المطلق من أستاذيه المرجع الخوئي والشيخ الحلي،وكان عالما مجتهدا اذ كتب المرحوم السيد البهباني للسيد السيستاني رسالة مؤرخة في 7 رجب 1370هـ، وهو آنذاك شاب في الحادية والعشرين من العمر، يثني فيها على مهارته العلمية واصفاً إياه بـ: عمدة العلماء المحققين ونخبة الفقهاء المدققين، ولد في مدينة مشهد في ايران من اصول عربية إذ يرجع نسبه الى الإمام الحسين عليه السلام ويعيش منذ ستين سنة في مدينة النجف الاشرف، ويعد احد اكبر الشخصيات النافذة في العراق نظرا لامتداد مرجعيته الدينية وكان له دور كبير في كثير من التحولات السياسية بعد تغيير النظام عام 2003. لمزيد من المعلومات ينظر: كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من اعلام الفكر والادب،ط1، مؤسسة المواهب للطباعة والنشر، بيروت، 1419ه، ص333.**

****الجهاد الكفائي ينقسم الجهاد في سبيل الله الى عدة مراتب فمنه ما هو واجب على الكفاية اي اذا قام به بعض المكلفين سقط عن الاخرين ومنه ما هو فرض عين اي هو واجب على كل مكلف بعينه،وقد اتفق علماء المسلمين ان الجهاد واجب كفائي بمعنى ليس سقوطه عن البعض الاخر ابتداء،بل هو من حيث الابتداء واجب على الجميع ،وان كان يسقط بفعل من يقوم به عن غيره. لمزيد من المعلومات ينظر:خالد اسماعيل سرحان،دور فتوى الجهاد الكفائي للسيد السيستاني في تشكيل الحشد الشعبي، مجموعة مؤلفين،الحشد الشعبي الرهان الاخير،ط2،مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العراق، 2015، ص116.**

[4] مصدق عادل، التنظيم الدستوري والقانوني للحشد الشعبي والتشكيلات المسلحة في العراق، ط1، بيروت، 2017، ص 26.

[5] احسان العارضي، مصدر سبق ذكره ص 32

الارهاب"، كذلك نجد أن قانون الحماية القانونية للحشد الشعبي لعام 2015 قد احتوى على توصيف الحشد، تنص المادة (1) منه على ان "تعتبر فصائل وتشكيلات الحشد الشعبي بموجب هذا القانون سياسات قانونية تتمتع بالحقوق وتلتزم بالواجبات باعتبارها قوة رديفة ومساندة للقوات الامنية العراقية" [6]

المطلب الثاني / بداية التشكيل واهم الفصائل

الفرع الاول /بداية التشكيل

لقد جاء تشكيل الحشد الشعبي نتيجة لسقوط مدينة الموصل بيد تنظيم (داعش) الارهابي في 2014/6/10،إذ كان هذا الخبر بمثابة الصدمة المروعة ، وذلك من خلال تحكم مجموعه ارهابية بمساحات واسعة من اراضي دولتين متجاورتين وهما العراق وسوريا في حدث تاريخي لم يشهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية عام 1945م،وترك هذا الحدث اثاره في بنية الدولة العراقية من خلال اتساع المساحات التي يسيطر عليها التنظيم الاجرامي وقلق المواطنين المتزايد من احتمال وصول الخطر نحو بغداد العاصمة ومنها إلى بقية المحافظات العراقية الاخرى [7]

إذ سيطرت (داعش) على مدينة الموصل على الرغم من وجود ثلاث فرق من الجيش العراقي التي تشكلت اثناء الاحتلال الامريكي للعراق، ويفترض انها كانت مدربة من قبل قوات الاحتلال ومجهزة باسلحة امريكية حديثة، وكانت قياداتها قد تم اختيارها من قبل قوات الاحتلال او على الاقل بالتشاور معه[8]

وهذا يدل على أن الجيش العراقي الحالي رغم امتلاكه الاسلحة المتطورة ولكن قياداته في تلك اللحظة افتقدت الى الكفاءة والمهنية والقدرة على التخطيط، لذلك استطاع بضع مئات من افراد (داعش) باسلحة بسيطة هزم عشرات الآلاف من افراد الجيش العراقي الذي يمتلك كافة الاسلحة والذي كان قادرا بكل سهولة على دحر (داعش) وفق السياقات الموضوعية[9]

ونتيجة تلك الاوضاع اصدرت المرجعية الدينية العليا على لسان معتمدها في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي دعوة الى المواطنين كافة إلى التصدي للزمر الارهابية، والواقع أن تلك الفتوى كانت نداءً الى العراقيين كبوتقة وطنية شاملة وليس الى طائفة بعينها، كما ان الفتوى ابتعدت كليا عن اثارة النزعة الطائفية من خلال عدم ذكرها الشيعة والعقيدة الشيعية [10]

وجدير بالذكر أن البدايات الاولى لتاثير المرجعيات الدينية العراقية ظهر في نهاية القرن التاسع عشر، متمثلا بالفتوى التي اصدرها السيد محمد حسن الشيرازي في مدينة سامراء لتحريم امتياز

---

[6] مصدق عادل، مصدر سبق ذكره، ص 23

[7] محمد كريم جبار الخاقاني، الحشد الشعبي القوة المضافة للقوات المسلحة العراقية، مجلة اغتراب، العدد 4، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2017، ص 163

[8] خير الدين حسيب،(داعش) ..المسؤولية الامريكية"اللي شبكنا يخلّصنا"ن مجلة المستقبل العربي، العدد 443، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص 15.

[9] عبد الرحمن البكري، (داعش) ومستقبل العالم بين الوضع السياسي والحديث النبوي الشريف، دار الغرباء للنشر، المانيا، 2014، ص 110.

[10] ريناد منصور،فالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بيروت، 2017، ص 14

التبع ،وكان لهذه الفتوى الدور الاساس في التخلص من الازمة إذ تم بموجبها عدم تحقيق المصالح البريطانية في العراق، إذ ان المرجعيات الدينية كانت موجودة قبل نشوء الدولة العراقية عام 1921 فقد عاصرت المرجعيات الدينية الاحتلال العثماني للعراق وكانت مؤثرة انذاك في مجريات الاحداث وكان لها دور في محاربة الاحتلال الانكليزي ايضا [11]

وبعد الاعلان عن فتوى المرجعية الدينية العليا حول الجهاد الكفائي، شكلت لجان الحشد الشعبي كمديرية مرتبطة بوزارة الامن الوطني العراقي يشرف على عملها مستشارية الامن الوطني العراقي وفقا للامر الوزاري الصادر من رئاسة مجلس الوزراء في 2014/6/15،عبر فتح معسكرات في المحافظات لاستقبال المتطوعين لاجل حصر السلاح بيد الدولة وادارة الحرب ضد الارهاب في العراق من اجل الحفاظ على النسيج الوطني العراقي من التهديدات الخارجية، وما يحمله الفكر ال(داعش)ي من نزعات انقسامية[12]

وكان لاستجابة الجماهير الفورية للفتوى الدور الاكبر في انخراط المتطوعين ضمن تشكيلات قتالية فورية وقيامهم بالتعاون والتنسيق مع القوات المسلحة بالتصدي لل(داعش)يين وايقافهم اولا ومن ثم هزيمتهم، وبالتالي المحافظة على البلد ومنع سقوطه بيد الارهابيين التكفيريين[13]

فقتال (داعش) كان دفاعا عن الوطن ضد الاشرار الذين لا يتورعون عن قتل النساء والاطفال، إذ إن القوة لا تقوم لها إلا القوة وآخر الدواء الكي[14] وقد اثبت الحشد انه القوة الوحيدة الى جانب القوات المسلحة العراقية القادرة على حفظ البلد وسلامته من تمدد (داعش)، سيما وانه يمتلك العقيدة الدينية الكافية فضلا عن الخبرة الواسعة التي امتلكتها فصائل الحشد في حرب الشوارع ويؤيد ذلك ما حققه من انتصارات باهرة في كافة المناطق وبمدة قصيرة فاقت تصور حتى الولايات المتحدة الامريكية[15] وكانت الادارة الامريكية قد صنفت الصراع ضد (داعش) ضمن (الحرب الطويلة)التي ستستمر لاكثر من ثلاث سنوات حسب خطة رئيس الولايات المتحدة الامريكية باراك اوباما[16]

في الوقت ذاته صرح مسؤولون في الولايات المتحدة الامريكية بان الحرب ضد (داعش) لا يستطيع ان يقودها الا العراقيين انفسهم، إذ صرح وزير الخارجية الامريكي السابق كولن باول

[11] علي طارق الزبيدي، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية في ضوء التحولات الجديدة: في مجموعة مؤلفين ، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص 75.

[12] حسين علاوي خليفة، ادارة التوحش لتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام وخطورته على الامن الوطني العراقي، مجلة قضايا سياسية، العددان (37-38)، جامعة النهرين، 2014، ص 330.

[13] احسان العارضي، مصدر سبق ذكره، ص 120.

[14] ابي سفيان عمر واحمد سادات الشيخ، ابي زياد محمد محمود يعقوب النوبي، حقيقة تنظيم الدولة (داعش)، ط2، دار المنهج للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 255.

[15] زينب ضياء عبود، الحشد الشعبي في العراق دراسة في المواقف والابعاد الاقليمية والدولية رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد العلميين، النجف الاشرف،2017،ص 130.

[16] شيماء تركان صالح، منعم صاحي العمار،العراق وخطة اوباما 2014"دراسة في حيثيات الاداء الخفي، مجلة قضايا سياسية، العددان (39-40)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2015، ص 5.

قائلا "يمكن محاربة (داعش) فقط مع قوات على الارض ومن الافضل بقوات من المنطقة وخصوصا من العراق"[17]
والى ذات المعنى اشارت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلنتون في تصريح لها بالقول "يجب ان يتم خوض هذه الحرب والانتصار بها من قبل العراقيين، ولا يوجد اي دور للجنود الامريكيين لكي يعودوا إلى هناك، سوى بصفتهم مدربين ومستشارين"[18]
وجدير بالذكر أن فكرة تشكيل الجيوش البديلة او الرديفة لم تكن بالفكرة الجديدة، اذ ترجع بداياتها الى زمن الثورة الفرنسية عام 1789، اذ تشكلت قوات شبه عسكرية للدفاع عن منجزات الثورة ضد اعدائها من الداخل[19]

الفرع الثاني/اهم فصائل الحشد الشعبي

يضم الحشد معظم مكونات المجتمع العراقي ، ويتألف الحشد الشعبي من (42)فصيلا مسلحا مسجلا لدى مستشارية الامن الوطني وهو يضم (118)الف مقاتل ،وتنقسم الفصائل المسلحة عموما على قسمين، الاول يضم الفصائل المسلحة المعروفة كمنظمة بدر وكتائب حزب الله وعصائب أهل الحق، والقسم الثاني يضم الفصائل الصغيرة التي انشئ معظمها بعد فتوى السيد السيستاني[20]
هذا وتمثل قوات منظمة بدر الثقل الكبير في الحشد الشعبي وهي منظمة عراقية مسلمة تاسست عام 1982م، وهي الجناح العسكري الاكثر تنظيما للمعارضة ابان النظام السابق، وكانت تعرف سابقا بفيلق بدر الذي يتالف من مجموعة من الضباط والجنود يقدر عددهم من ثلاثين إلى خمسين ألف مقاتل، تحول من تنظيم عسكري الى منظمة سياسية عام 2003، وبعد فتوى السيد السيستاني عادت الى حمل السلاح لمحاربة (داعش)[21]
ويأتي كل من عصائب اهل الحق وكتائب حزب الله في المرتبة الثانية على صعيد المقاومة العاملة إلى جانب الحشد الشعبي، ويضم كل منها مايقارب (6) آلاف مقاتل، ويقود الشيخ قيس الخزعلي الذي إنشطر عن التيار الصدري عصائب اهل الحق، ومنذ أن تاسس تنظيم عصائب اهل الحق عام 2006 تطور ليصبح حركة ناشئة لها انشطتها الدينية والاجتماعية، وللتنظيم مكاتب في بغداد وفي محافظات الجنوب، فضلا عن انه يصدر منشورات، وقد اعتمدت

(17) ادم بويامورن، باول:فشل الحكومة العراقية افسح المجال للدولة الاسلامية بالازدهار، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2015، ص 214.
(18) مايكل نايتس، الرئيس الامريكي القادم والعراق: العلاقات العراقية الامريكية والحرب ضد (داعش)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2015، ص 12.
(19) محمد كريم جبار الخاقاني، مصدر سبق ذكره، ص 164.
(20) الحشد الشعبي، النشاه والمسار ...والتهم على الموقع الالكتروني .https://iraq.shafaque.com
(21) جلال الدين الصغير، علامات الظهور وحركة المقاومة الاسلامية، ط1،ج2، دار الاعراف للدراسات، بيروت، 2012، ص 256.

المجموعة نزعة معرفية بهدف نشر جاذبيتها الفكرية في مختلف طبقات المجتمع العراقي، فيما تعد كتائب حزب الله سرية الطابع، ويعرف عنها انها تتالف من مجلس شورى[22]

اما سرايا السلام فهي تنظيم مسلح تابع للتيار الصدري يقوده السيد مقتدى الصدر، وقد تشكل كقوة دفاعية عن المساجد والمراقد الاسلامية، وجدير بالذكر ان سرايا السلام التي تضم عشرات الآلاف من المقاتلين لا تعد جزءا من الحشد الشعبي بالرغم من مشاركتها في معارك جرف الصخر وامرلي وسامراء واليوسفية؛ وذلك لسبب تجميدها من زعيمها مقتدى الصدر، فضلا عن أنها غير مسجلة لدى مستشارية الامن الوطني ضمن فصائل الحشد الشعبي[23]

هذا بالاضافة إلى تشكيلات اخرى تم تشكيلها بعد اصدار الفتوى المباركة، منها حركة النجباء التي ولدت من رحم عصائب اهل الحق ،كتائب الامام علي، كتائب سيد الشهداء، سرايا عاشوراء التابعة للمجلس الاعلى الاسلامي، حركة طلائع الخرساني، سرايا الجهاد والبناء،تشكيل الحسين الثائر،فرقة العباس القتالية ولواء علي الاكبر التابعيين للعتبة الحسينية والعباسية، كتائب التيار الرسالي التي مهمتها الرئيسية مسك الارض في المناطق الواقعة غرب بغداد دون الاشتباك مع الجماعات الارهابية[24]

وبالتالي فإن الحشد يتكون من جميع تلك الالوية، ولا يمكن التعامل معه على أنه نتاج الفتوى الدينية فقط، بل هو حاله وطنية استدعتها الضرورة الوطنية والخطر المحدق بالوطن، خاصة ان تنظيم (داعش) يمثل اقصى درجات الخطورة والتطرف الديني على المجتمع العراقي من تنظيم القاعدة، ولولا تشكيل الحشد لما استطاع البلد مقاومته وهذا ما اكدته الدراسة الميدانية لمعرفة رأي المبحوثين باسباب تراجع تنظيم (داعش) بعد اكثر من تسعة اشهر من بدء العمليات، إذ اجاب معظم افراد العينة بأن اهم الاسباب هو تشكيل الحشد الشعبي وجاءت بالمرتبة الاولى وبعدد بلغ (61) تكرارا، وكما موضح بالجدول الاتي :-[25]

الاسباب	كثيرا	قليلا	الى حد ما	التكرار	%	المرتبة
تشكيل الحشد الشعبي	45	12	4	61		الاولى
الضربات الجوية الامريكية وحلفائها	33	10	3	46		الثانية
تاييد مواقف الدول العربية للعراق ضد الارهاب	18	8	3	29	15.84	33.33
الدعم الايراني للعراق	13	5	2	20	10.92	25.13
مشاركة الاكراد والبيشمركة في القتال	8	5	2	15	8.19	الخامسة
الخبراء والمستشارون الاجانب	6	1	5	12	6.55	السادسة
المجموع	123	41	19	138	%100	

جدول رقم(1) يبين رأي المبحوثين باسباب تراجع تنظيم (داعش)

[22] رانج علاء الدين، احتواء الميليشيات الشيعية: المعركة من اجل الاستقرار في العراق، مركز بروكنجر، الدوحة، 2017، ص 4.

[23] الحشد الشعبي، النشأة ..المسار والتهم، مصدر سبق ذكره.

[24] زينب ضياء عبود، مصدر سبق ذكره، ص 95.

[25] سعد محمد خضير ،اتجاهات الجمهور العراقي ازاء المنطق الدعائي للتنظيمات الارهابية (دراسة ميدانية)،مجلة الباحث الاعلامي ،العدد(30)،جامعة بغداد ،2015،ص144.

المصدر:سعد محمد خضير،اتجاهات الجمهور العراقي ازاء المنطق الدعائي للتنظيمات الارهابية(دراسة ميدانية)،مجلة الباحث الاعلامي،العدد(30)،جامعة بغداد،2015،ص144.

المبحث الثاني/ مسارات قرار انضمام الحشد الشعبي الى المؤسسة العسكرية واهم الاثار

عندما يتعرض الأمن القومي لايةَ دولة إلى الخطر تعمل على اتخاذ مجموعة اجراءات كفيلة بدرء ذلك الخطر، وتكون الاجراءات على مستويات متسلسلة فبعد تشكيل قوات الحشد الشعبي لمواجهة الخطر، كان لابد ان تكون الخطوة التالية هي كيفية تعامل الحكومة مع هذه القوات فكانت الخطوة التالية هي قرار الدمج.

المطلب الاول/مسارات قرار انضمام الحشد الشعبي الى المؤسسة العسكرية .

كان من نتائج الانتصارات التي حققها الحشد الشعبي أن تعالت الاصوات التي تصور التحرير على أنه انتهاك لحقوق الانسان، وتصوير الحشد الشعبي على أنه ميليشيات طائفية تريد أن تنتقم من المقابل، ولذلك بدات المنابر الاعلامية وخصوصا الدولية منها بتجريم تلك القوات واتهامها بخرق القواعد الانسانية التي اوصى بها القانون الدولي الانساني في مناطق النزاع، فاتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش الحشد بارتكابه جرائم حرب خلال عمليات استعادة السيطرة على قرية امرلي، مما دفع رئيس الوزراء حيدر العبادي بالوعد بوضع الحشد الشعبي تحت سيطرة الدولة[26]

هذا وكانت رئاسة مجلس الوزراء قد اصدرت سابقا الامر الديواني المرقم (47) الصادر في 2014/6/18 الخاص بتشكيل هيئة الحشد الشعبي، الذي يتضمن استحداث هيئة ترتبط برئاسة مجلس الوزراء باسم هيئة الحشد الشعبي تتولى المهام الاتية: 1-ادارة الحشد، 2-التدريب، 3-التجهيز والتسليح، 4-التوزيع على قواطع العمليات[27]

وبذلك تحول الحشد الشعبي الى هيئة رسمية اعترف بها مجلس الوزراء الذي عمم كتابا رسميا على جميع الدوائر الحكومية، يشير الى ضرورة التعاون معه ومن الناحية الرسمية يخضع الحشد لامرة رئيس الوزراء ،بصفته قائدا عاما للقوات المسلحة، والذي اشار في احد تصريحاته ان "مقاتلي الحشد الشعبي يمثلون العمود الفقري في المعركة ضد (داعش)"[28]

هذا وقد امر رئيس الوزراء رسميا في شباط عام 2016، بأن يعترف بقوات الحشد الشعبي كجزء من القوات المسلحة العراقية وهي تخضع نظريا للقانون العسكري، وبموجب هذا القانون تعد فصائل وتشكيلات الحشد الشعبي كيانات قانونية تتمتع بالحقوق وتلتزم بالواجبات، باعتبارها قوه رديفة ومساندة للقوات الامنية العراقية ولها الحق في الحفاظ على هويتها وخصوصيتها ما دام لا يشكل ذلك تهديدا للامن الوطني العراقي[29]

---

[26] دمار ما بعد المعركة: انتهاكات الميليشيات العراقية بعد استعادة تكريت، تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، 2015، ص1.

[27] احسان العارضي، مصدر سبق ذكره، ص 120.

[28] الحشد الشعبي: النشأة..والمسار والتهم، مصدر سبق ذكره.

[29] العراق: غض الطرف عن تسليح ميليشيات الحشد الشعبي، تقرير منظمة العفو الدولية، ط1، مطبوعات منظمة العفو الدولية، 2017، ص 4.

وفي 2016/11/26 صوت البرلمان العراقي باغلبية الحاضرين على قانون الحشد الشعبي ،بعد رفض كتل سياسية وانسحاب اخرى ،وقد اعطى الحشد وفق القانون شخصية معنوية،اي يكون جزءا من القوات المسلحه موازياً للجيش العراقي[30]

استند هذا القانون بحسب دعوى مشرعيه في سردهم للاسباب الموجبه له إلى الآتي "تكريما لكل من تطوع من مختلف ابناء الشعب العراقي دفاعا عن العراق في حفظ الدولة العراقية من هجمة الدواعش، وكل من يعادي العراق ونظامه الجديد، والذي كان لهم الفضل في رد المؤامرات المختلفة، ومن اجل حفظ السلاح بين القوات المسلحة العراقية وتحت القانون، وتعزيز هيبة الدولة وحفظ امنها وتكريما لكل من ساهم في بذل دمه في الدفاع عن العراق من المتطوعين والحشد الشعبي والحشد العسكري شرع هذا القانون"[31]

المطلب الثاني/الاثار السياسية والقانونية المترتبة على قرار الانضمام

اثار قرار انضمام الحشد الشعبي الى المؤسسة العسكرية جدلا واسعا سواء اكان على الصعيد السياسي أم القانوني.

الفرع الأول/الآثار السياسية

لقد تسبب التصويت على اقرار قانون الحشد من مجلس النواب العراقي بخلافات بين الكتل السنية والشيعية،إذ صوتت الكتل الشيعية للقانون دون الكتل السنية،التي قدمت مقترحات بضرورة مراجعة فقرات من القانون،واعادته إلى مجلس الوزراء لتعديل القانون الذي لا يقتصر على المنتسبين الشيعة فقط بل لكل المحافظات العراقية،إذ قاطع تحالف القوى العراقية في غالبيته تلك الجلسة البرلمانية بحجة انه لن تكون هناك حاجة بعد الحاق الهزيمة بتنظيم (داعش) إلى ابقاء كيانات عسكرية تكون خارج نطاق وزارتي الدفاع والداخلية،بينما اكد مؤيدوا القانون أنه سيضمن سبل العيش والغطاء القانوني لقوات الحشد الشعبي[32]

كذلك كان قرار الانضمام مسألة خلافية بين الفصائل المكونة للحشد الشعبي،فمنظمة بدر وعصائب اهل الحق كانت اشد حذرا وتخوفا من الاندماج ببساطة في الجيش العراقي أو قوات الشرطة،إذ ترى هذه الفصائل ان دولة مابعد 2014 مازالت تعاني من ضعف شديد،وقد تكون هذه الفصائل غير مستعدة للتخلي عن مواقع النفوذ التي تتمتع بها من اجل الخضوع إلى قيادة مركزية،فالحيز غير الحكومي الذي تشغله هذه المجوعات يمنحها استقلالية ذاتية اكبر،أما الفصائل الاخرى مثل لواء علي الاكبر وسرايا العتبة الحسينيه وسرايا العتبة العباسية والعلوية،وكذلك فصائل سرايا السلام فقد ابدت استعدادا للاندماج في جهاز الدولة إو حتى لحل كل مجموعاتها شبه العسكرية ،إذ اشار نواب التيار الصدري في مناسبات عدة الى ان الصدر مستعد لحل تنظيم سرايا السلام شبه العسكري،شرط ان تتمتع الدولة بالقوة الكافية،وعلى الرغم

---

[30] رشيد الخيون،الحشد الشعبي..لكل زمن حراسه،على الموقع الالكتروني الاتي:-https://middle-east-online.com في 2016/12/1.

[31] عبد الناصر المهداوي، الحشد الشعبي في العراق: مهام ومألات، على الموقع الالكتروني الاتي: www.new Iraq center.com في 2017/9/19.

[32] تقرير الامين العام المقدم عملا بالقرار (2299)،مجلس الامن،الامم المتحدة،2017،ص2.

من الصعب إلزامه بالوفاء بتعهده بالاستناد فقط الى اقوال صدرت عنه،ألا إنه اقر ذلك شفويا على الاقل[33]

كذلك أثار هذا القرار ردود فعل على المستوى الاقليمي،اذ جاء في مقال لكاتب خليجي في جريدة الشرق الاوسط،ان لهذا القرار نتائج سلبيه إذ "إن ضم الحشد الشعبي (الشيعي) للجيش العراقي يعني بكل بساطة جعل المؤسسة العراقية الامنية من جيش وشرطة وطيران وغيره مؤسسة لفئه من الشعب العراقي دون غيرهم..وبذلك تنتفي صفة الجيش الوطني الذي يمثل طوائف الشعب العراقي كله،ويصبح مؤسسة حزبية خاضعة لاوامر الحزب الحاكم"[34]

ألا إن هذا الكاتب اغفل حقيقة أن الحشد الشعبي لا يضم في تشكيلاته طائفة واحدة بقدر ما يضم مختلف طوائف الشعب العراقي،لذلك فإن مثل هكذا تصريحات تكون خالية من الموضوعية.

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل كان لبعض المنظمات الدولية موقف معارض من القرار، فمنظمة العفو الدولية التي اتهمت الحشد الشعبي مرات عديدة بارتكاب انتهاكات ذات صبغة طائفية،سبق لها أن طلبت من سلطات البلد كبح جماح الحشد الشعبي ،مشيرة اليه بمفردة ميليشيا،وهناك من اعترض على توقيت القرار ،إذ صرح جاسم محمد رئيس المركز الأوربي لدراسة مكافحة الارهاب والاستخبار،أن توقيت مرسوم العبادي من الممكن أن يفهم انه لصالح العبادي في الحملة الانتخابية لعام 2018،وكان يفترض اصدار المرسوم بعد انتهاء عمليات الموصل[35]

إن المنظمات الدولية اتهمت الحشد الشعبي مرارا بارتكاب جرائم حرب واغفلت جرائم (داعش) باعتبارها جرائم ابادة جماعية ارتكبها التنظيم بحق المدنيين، إذ تنطبق على جرائم (داعش) جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية كما جاء في اتفاقية روما المنشئة لنظام المحكمة الجنائية الدولية الاساسي.

ووفقا لتقرير قدمه المجلس الاطلنطي،اقترح السفير الامريكي في بغداد ريان كروكر على الولايات المتحدة الامريكية بعد هزيمة (داعش)، أن تدعم بشكل غير مباشر اولئك الذين يسعون إلى الحد من نفوذ قوات الحشد الشعبي ، عن طريق تعزيز احترافية وقدرة الجيش العراقي والشرطة الاتحادية والمحلية، حيث يمكن للولايات المتحدة ان تضمن ان الدولة العراقية والمجتمعات المحلية ليست في حاجة الى الاعتماد على الامن الذي توفره وحدات الحشد الشعبي[36]

ونرى عكس ذلك تماما إذ إن انضمام الحشد الشعبي للقوات المسلحة سيؤدي إلى حصر السلاح بيد الدولة اولا، ثم أن فصائل الحشد تجيد المعارك غير النظامية وقتال المدن وحرب الشوارع، وبالتالي ستكون رصيداً امنياً للبلد في حال تعرضه لهجمات من هذا النوع الذي تعجز عنه القوات النظامية.

---

[33] ريناد منصور،فالح عبد الجبار،مصدر سبق ذكره ،ص26.

[34] شملان يوسف العيسى،الحشد الشعبي وتمزق العراق،جريدة الشرق الاوسط،على الموقع االالكتروني:https://aawsat.comفي16/مارس/2018

[35] وفاء بسيوني،دمج الحشد الشعبي..تقوية للجيش العراقي ام مصلحة للعبادي؟التحرير الاخباري،على الموقعhttps://m.tahrirnews.com في25/مارس/2018.

[36] ريان كروكر واخرون،تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق:تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة (داعش)، المجلس الاطلنطي،2017،ص12.

أما عن موقف الولايات المتحدة المعلن من القرار ،فإنها عدت قرار دمج الحشد الشعبي ضمن تشكيلات القوات المسلحة العراقية"شأناً داخلياً"،وقال المتحدث باسم الخارجية الامريكية جون كيري في ايجاز صحفي"ان هذا القرار شأن عراقي داخلي،مبيناً ان رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي كان واضحا في سعيه لخلق قوة اكثر شمولية ضد تنظيم (داعش) تجمع بين القوات المسلحة وتشكيلات الحشد الشعبي[37]

اما رئيس الوزراء حيدر العبادي فقد جدد حديثه عن شرعية الحشد الشعبي،خلال الاحتفال بالذكرى السنوية لاستشهاد السيد محمد باقر الحكيم ببغداد،حيث أكد أن"السلاح محصور بيد الدولة وأن الحشد الشعبي له غطاء قانوني،وارتبط كهيئة بالدولة وبالقائد العام بقرار من مجلس الوزراء ،ووضع في موازنة 2015"مشددا على انه"لا يقبل بمساواة الحشد الشعبي بالميليشيات والتخويف من الحشد فيه ظلم كبير،وان الحشد يشمل جميع مكونات الشعب العراقي"[38]

وكان هناك قبول للقرار في اوساط الشعب العراقي،اذ كشف استطلاع واسع للرأي اجراه المعهد الديمقراطي الوطني(npi) ان اغلبية العراقيين يؤيدون انضمام الحشد الشعبي إلى الجيش [39].

الفرع الثاني /الاثار القانونية

لم يتوقف الامر عند حدود الاثار السياسية للقانون بل ان المناوئين للقانون قدموا طعناً بدستورية مرسوم تشكيل هيئة الحشد الشعبي مستندين للمادة (9)الفقرة(ب) من الدستور العراقي، التي تنص على انه"يحضر تكوين ميليشيات عسكرية خارج اطار القوات المسلحة"[40] وكانت هذه اولى الاعتراضات على القانون.

وعلى الرغم من الاحتجاج بهذه المادة نجد انه في الدستور مادة اجازت إنشاء هيئات عند الضرورة،وهي المادة(108) من الدستور التي تنص على "يجوز استحداث هيئات مستقلة اخرى حسب الحاجة والضرورة بقانون"[41]

إذن يجب الاخذ بنظر الاعتبار أن موضوع الامن الداخلي لا يقع على عاتق المؤسسة العسكرية فحسب ،إلى جانب ذلك هناك اسباب موضوعية وذاتية ظهرت ما بعد انهيار المؤسسة العسكرية،اذ يلاحظ ان انشاء المؤسسة العسكرية رافقه الكثير من نقاط الخلل القاتلة في بناء القوات المسلحة ،سببت نكسة احتلال الارض العراقية من قبل (داعش)،مثل1- ان المؤسسات العسكرية بنيت على اساس طائفي ،وهذا ما ورد في الفقرة (أ) من المادة(9) ، انه يراعي في تشكيل القوات المسلحه مسألة التركيبة السكانية وهذا خلل في تفسير الدستور اصلاً 2- الفساد الذي ينخر في جسد المؤسسة العسكرية،وما احتلال الموصل الا دليل اكيد على وجود تلك الافة

---

[37] هذا ما قالته واشنطن عن قرار دمج الحشد الشعبي ضمن تشكيلات القوات المسلحة،الفرات الاخباري،على الموقع الالكتروني https://www.alforat.info

[38] الحشد الشعبي النشاة...والمسار والتهم،مصدر سبق ذكره.

[39] الوضع الامني المتحسن يفتح المجال للتعاون،نتائج الاستطلاع:اذار-نيسان 2017،المعهد الديمقراطي الوطني ،2017،ص22.

[40] المادة(9)،الفقرة(ب) ، دستور الجمهورية العراقية،ص5.

[41] المادة(108) ،دستور الجمهورية العراقية ،ص 27.

،3- الاعداد العسكري في طبيعته يعتمد على ركنيين، الاعداد والعقيدة ،وكلاهما فقدا في بناء المؤسسة العسكرية العراقية ما بعد التغيير،بالتالي المنطقة بشكل عام هي من اوجدت الحاجة الى بروز قوات تقوم بمواجهة هذا النوع من التحديات، لعجز المؤسسة العسكرية عن خوض هذا النوع من النزال العسكري ومنها تنظيمات الحشد الشعبي[42]

فالحشد الشعبي يبرز كمشروع وطني دعت اليه المرجعية الدينية لتصحيح جانب من مسار العملية السياسية العراقية،من خلال طرح نفسه كمدافع عن ارض العراق وكرامة شعبه،دون التقليل من حجم الانتصارات العسكرية التي حققها في ساحات القتال،التي اثبتت لكل العراقيين مدى وطنيته وحرصه على وحدة البلاد وحفظ الاموال والاعراض والانفس[43]

وجدير بالذكر ان قرار الانضمام يتفق من الناحية القانونية مع امر سلطة الائتلاف الموقتة(المنحلة)لعام 2004م المتعلق بدمج الميليشيات ،كما انه يوفر لمجلس النواب ومجلس الوزراء الاستغناء عن البحث عن حلول مستقبلية في التعامل مع الحشد الشعبي ككيان يصعب السيطرة عليه واحتواءه من الناحية العملية[44]

هذا وان ربط قوات الحشد الشعبي بالقائد العام للقوات المسلحة يتفق مع المادة(78) من الدستور العراقي التي تنص على ان رئيس الوزراء هو القائد العام للقوات المسلحة، بالاضافة الى ذلك فإن المادة (الاولى) من البند(ثالثا) من قانون هيئة الحشد الشعبي،جعلت من ينظم الى هذه القوات من كل مكونات الشعب العراقي،إذ نصت هذه المادة على"تتألف قوة الحشد الشعبي من مكونات الشعب العراقي، وبما يضمن تطبيق المادة(9) من الدستور "[45]

وهذه المادة تتفق مع الفقره(أ) من المادة(9) من الدستور العراقي ،والتي تكفل تمثيل كل المكونات في قانون هيئة الحشد الشعبي، كما ان لغة القانون جاءت متوازنة وهي تدعو للوحدة الوطنية، وتؤسس الى حسن توظيف القانون في مأسسة هذه القوات ،وستكون عامل قوة فيما يتعلق بموضوع الامن الوطني على خلاف الحرس الوطني[46]

الخاتمة

لم يأت إنشاء الحشد الشعبي نتيجة سياق طبيعي املته الرغبة،ولم يكن تطورا مفاجئاً بعيدا عن الواقع،بقدر ما يعبر عن حاجة ملحة وضرورة استراتيجية للامن الوطني العراقي من جهة، وحماية منهج الاسلام المعتدل من جهة اخرى،فالنسق الفكري الذي تبنته القاعدة والتنظيمات المنشقة عنها أو المكملة لها، تحاول أن تخلق واقعا جديدا من حيث التفكير يسهم في اضفاء ممارسات جديدة على السلوك السياسي والفردي في المجتمعات الاسلامية، لذلك جاء الحشد الشعبي بحكم الضرورة وكرد فعل على اجتياح تنظيم (داعش)، إذ لايمكن لحدث مثل احداث الموصل في العراق في 2014/6/10 ألا إن يترك اثره الكبير على جميع المستويات خصوصا

---

(42) عصام حاكم،قانون هيئة الحشد الشعبي والامن الوطني العراقي،مركز الفرات،على الموقع الالكتروني الاتي: law{fcdrs.com في 2017/1/21.

(43) زينب ضياء عبود،مصدر سبق ذكره،ص127.

(44) مصدق عادل،مصدر سبق ذكره،ص340

(45) المادة(الاولى)، البند(الثالث)، قانون هيئة الحشد الشعبي.

(46) عصام حاكم،مصدر سبق ذكره.

في الجانب الامني والعسكري، ورغم ذلك وجد هناك من يشكك في دور الحشد الشعبي، مستندا إلى مسألة حضر الميليشيات خارج نطاق القوات المسلحة التي أشار اليها الدستور العراقي،ولم يتعامل معه كضرورة ملحة لسلامة الشعب،وأن سلامة الشعب فوق القانون كما يصفها القانون الروماني وهي التي اسست لقانون الطوارى، أو لم تعطي احداث الموصل اطباعا اقرب إلى احداث 1ايلول/2001 في الولايات المتحدة الامريكية على المستوى الداخلي الامريكي ،التي على اثرها تم تشكيل جهاز الامن الداخلي الامريكي،لمواجهة تحديات الامن القومي ،فلا غرابة أن يكون الرد الطبيعي لمواجهة تلك التحديات في العراق انطلاقا من إنشاء الحشد الشعبي،وعندما شرع لهذه القوات قانونا كنوع من العرفان بالجميل،أُثير حوله الكثير من اللغط والاشكاليات،بدلا من ان يكون هناك توافق واجماع وطني واسع عليه،إذ اقر القانون بالاغلبية وليس بالاجماع.

Abstract

The decision of joining the Popular Mobilization Organization in to the military foundation after the victory over ISIS is of the utmost importance, as it is linked or related to the Popular Mobilization, which has had a great impact in restoring the

morale of the Iraqi armed forces and all the people through its role in confusing the scenarios drawn up by ISIS to tear Iraq And the Arab region, the decision has aroused a lot of controversy between the supporter to join the Popular Mobilization Organization in to the existing official security forces and use it to strengthen the security situation in the country, and the opposition who wants to maintain the Popular Mobilization as a separate military forces and parallel, this situation generated political and lawful effects and This research was made to explain that.